

دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية



أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

دلالة التركيب

بين

الجملة الاسمية والجملة الفعلية

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الثامن

مايو ١٩٨٨



المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه وتابعيه إلى يوم الدين .

فلقد كنت من الذين يؤثرون دراسة النحو عن طريق الاستخبار والإخبار ، حيث أقوم بتوضيح العلاقات المعنوية بين الكلمات في الجملة ، وعلى أساس ذلك يتضح الموقع الإعرابي للكلمة ، وتوضيح العلاقات المعنوية يتأتى من طريق الاستخبار ، سواء أكان استخبارا ذاتيا داخليا ، يتم عن طريق المساءلات الشخصية الكامنة في ذاكرة الإنسان ، أم أكان استخبارا خارجيا يتم بين عضوين من أعضاء الجماعة اللغوية ، ذلك من نحو ، من فعل ؟ لتبيين الفاعل ، وماذا فعل فلان ؟ لتبيين المفعول به وهكذا .

وقد لجأ النحاة إلى مثل هذا في بعض الأبوابِ النحوية ، كباي المفعول له ، والحال ...

ويتردد بين الحين والآخر فكرة الدلالة التي تنتهي إليها الجملة الاسمية التي تتحول من جملة فعلية ، ويكاد يرتبط بالأذهان وحدة الدلالة بينهما ، ولما فكرت في أن أصل إلى رأي في هذه القضية ، رأيت أن أتجه إلى



استخدام الاستخبار والإخبار في نص لغوي درجت عليه العرب ، فكان ذلك عن طريق السؤال والجواب في القرآن الكريم ، وكانت الدراسة في الأسئلة التي يجاب عنها بجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية ، مع وجود رابطة بين السؤال والجواب ، وتحليل النظم الذي ورد عليه الجواب ؛ ومقارنته بما صيغ عليه السؤال ؛ يمكن الوصول إلى رأي في قضية دلالة نوعي الجملة العربية ، والقضايا اللغوية المتصلة بها .

لذا فقد كان عنوان هذا البحث :

« دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية »

وذلك من خلال السؤال والجواب في القرآن الكريم .

ولا يتعرض هذا البحث لكل سؤال ورد في الذكر الحكيم ، وإنما يعرض للأسئلة التي أجيب عنها ، وقد تضمنتها آية أو أكثر ، وعن طريق المقابلة بين التركيب الذي صيغ عليه السؤال والتركيب الذي نظم عليه الجواب يمكن الوصول إلى تحليل كيفية إنشاء الجملة من حيث نوعها اسمية أو فعلية أو غيرهما ، وعليه يمكن استنتاج دلالة التركيب الاسمي والتركيب الفعلي بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية .

ويضم هذا البحث دراسة النحاة الأفكار النحوية المتصلة به ، إلى جانب الدراسة الوصفية للسؤال والجواب في القرآن الكريم ، ثم ما يمكن التوصل إليه من نتائج وأحكام .

لذا فقد ورد البحث في ثلاثة أقسام :



أولها : النحاة وقضايا تنويع الجملة العربية .

حيث أشير إشارات خفيفة إلى أفكار: نوعي الجملة، واجتماع المعرفتين، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم الفاعل على الفعل .

ثانيها : السؤال والجواب في القرآن الكريم ودلالة تنويع الجملة .
حيث درس السؤال والجواب دراسة وصفية تحليلية ، مرتبطة هذه الدراسة بدلالة العلم في تنويع الجملة العربية ، ودالاتها ، وقد قسم إلى قسمين بحسب جملة الجواب : اسمية أو فعلية .

ثالثها : من أحكام النظم اللفظي للجملة العربية .

وفيه إيداع للأحكام التي تنتظم النظم اللفظي للجملة من خلال ما درس في القسم الثاني ، مناقشا بعض آراء اللغويين في هذه الأحكام .

ثم خاتمة فثبت لبعض مراجع البحث .

وأسأل الله - تعالى - أن يجعل أعمالنا خالصة مخلصه لوجهه - تعالى - وأن يهدينا سواء السبيل ، وأن يمنحنا الهدى والتوفيق .

إنه نعم المولى ونعم النصير

إبراهيم إبراهيم بركات

المنصورة ، يوليو ١٩٨٧م



القسم الأول

النحاة وقضايا تنوع الجملة العربية

تتصل فكرة هذا البحث - بصفة أساسية - بتنوع الجملة في اللغة العربية ، ومن تنوع الجملة تنبثق عدة أفكار لها صلة بالفكرة الرئيسية للبحث ، من نحو :

- اجتماع المعرفتين .

- تقديم الخبر على المبتدأ .

- تقديم الفاعل على الفعل .

ونشير في هذا القسم من البحث إلى كل من هذه الأفكار إشارات خفيفة لدى النحاة .



نوعا الجملة

يتركز نوع الجملة في اللغة العربية في قسمين رئيسيين ، هما ^(١) :

- **الجملة الاسمية**، وهي التي تبتدئ باسم، إن ابتداءً ظاهراً أو مقدرًا .

- **الجملة الفعلية**: وهي التي تبتدئ بفعل، ويسند إلى اسم بالضرورة .

- وهناك من يرى أن هناك نوعاً آخر من الجمل ، وهو الجملة الظرفية ،

وهي المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ ، وفي الدار زيد ؟ ،

إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف،

ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما .

وإذا قدرنا محذوفاً قبل الظرف والجار مع المجرور فإنه يقدر بكان أو

استقر ، وقد يقدر باسم الفاعل : كائن أو مستقر ^(٢) ، وعلى التقدير الأول

تكون شبه الجملة جملة فعلية ، وعلى الثاني تكون جملة اسمية باحتساب ما

يقترن بها من مبتدأ . « وذهب بعض النحويين إلى أنهما من المفردات ، لأنه

يقدر معهما : مستقر ، وهو اسم الفاعل ، واسم الفاعل لا يكون مع

الضمير جملة ^(٣) .

فكون الظرف والمجرور جملة أو غير جملة يعود إلى تقدير ما يراه

(١) انظر ذلك : المفصل ٢٤ / التسهيل ٤٩ / مغني اللبيب ٢ - ٣٧٦ / شرح المفصل ١ -

٨٨ / همع الهوامع ١ - ١٣ / شرح التصريح ١ - ١٦٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٨ . (٣) أسرار العربية ٧٣ .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

النحويون محذوفاً قبل كل منهما ، فمن قَدَّرَه بفعل ، فهما يكونان جملة ، ومن قَدَّرَه باسم فاعل فهما يكونان مفردين . وينتصر الذين يذهبون إلى أنهما من الجمل لرأيهم بأن الظرفَ وحرفَ الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة ، وهي لا تكون إلا جملة^(١) .

- كما زاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية ، ولكن ابن هشام يذكر أنها من قبيل الجملة الفعلية .

ولكنهم يرون أن الجملة «في الحقيقة» النوعان الأول والثاني^(٢) .

يلحظ أنه لا اعتداد بالحروف التي تسبق الأسماء أو الأفعال المصدرة بها الجملة ، نحو : حروف الاستفهام ، أو الاستفتاح ، أو غيرها .

لكنه إذا عددنا الجملة الظرفية فعلينا أن نقدر حرف الجر الذي يسبق المجرور في أحد شقيها .

وإذا عددنا الجملة الشرطية ، أو بالأحرى ، التركيب الشرطي ، فعلينا أن نقدر حرف الشرط الذي يتصدر به التركيب الشرطي .

وينبه ابن هشام إلى عدة نقاط تثار حول نوع الجملة بالنظر إلى العوامل المؤثرة في ما صدرت به الجملة ، أو العلاقات الدلالية بين الكلمات أو تقدير الأصل اللفظي للمصدر به ، أو العطف ، أو غير ذلك ، ونلخصه فيما يأتي^(٣) :

(١) السابق ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١ - ٨٨ .

(٣) ارجع إلى : مغني اللبيب ٢ - ٣٧٧ ، ٣٧٩ .



- **في القول** : إذا قام زيد فأنا أكرمه ، الجملة مصدرية بإذا ، فإذا كان العامل فعل الشرط فهي جملة فعلية، وإذا كان جواب الشرط فهي اسمية ، وحينئذ نكون قد أهملنا في نوع الجملة التركيب الشرطي .

- **في القول** : أفي الدار زيد ؟ وأعندك عمرو ؟ فإن قدر شبه الجملة متعلقة باسم فهي اسمية ، وإن قدر تعلقها بفعل فهي فعلية .

- **في القول** : ما رأيته مُذْ يومان ، فكلمة (يومان) تكون جملة فعلية إن كان التقدير : منذ كان يومان ، على رأي الكسائي وجماعة ، وتكون جملة اسمية إن قدر : بيني وبين لقائه يومان ، كما هو عند الأخفش والزجاج ، أو أمد انتفاء الرؤية يومان ، كما هو عند أبي بكر وأبي علي أو : المعنى من الزمن الذي هو يومان .

- **في القول** : ماذا صنعت ؟ فإذا كان التقدير : ما الذي صنعته ؟ فهي اسمية ، وإن كان : أي شيء صنعت ؟ فهي فعلية قُدِّمَ مفعولها .

في قوله تعالى : ﴿أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن:٦] ، إن قدر (بشر) فاعل لفعل محذوف ، فهي فعلية ، وإن قدر مبتدأً فهي اسمية .

- **في القول** : قاما أخواك ، إن قدرت الألف للتثنية أو اسما وأخواك بدل منها فهي فعلية ، وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأً فهي اسمية قُدِّمَ خبرها .

- **في القول** : نعم الرجل زيد ، قد تكون فعلية ، وقد تكون اسمية إذا قدرت جملة المدح في محل رفع ، خبر مقدم عن (زيد) ، وقد تقدر جملتان ،

الأولى منها فعلية ، والثانية اسمية .

— **في البسمة** ، إن قدر المحذوف اسماً فهي اسمية ، وإن قدر فعلاً فهي فعلية .

— **في القول ما جاءت حاجتك** : فإن رفعت حاجتك فالجملة فعلية ، وإن نصبتها فالجملة اسمية ، حيث (جاء) بمعنى (صار) ، فإما (ما) خبرها ، وحاجة اسمها ، وإما (ما) مبتدأ ، وحاجة خبر (صار) .

— **العطف في نحو** : قعد عمرو وزيد قام ، حيث يرجحون كون الجملة المعطوفة فعلية للتناسب ولتوافق الجملتين المتعاطفتين .

ويختلف نوع الجملة كذلك بين أحوال الوجوب والجواز في تقدير اسم محذوف أو فعل محذوف ، أو النصب بفعل مقدر أو غير ذلك من الأبواب النحوية المختلفة تبعاً لآراء النحاة في التقدير أو الحذف أو عدمها .



اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية

إذا اجتمعت المعرفتان في الجملة الاسمية فإن النحاة يختلفون في كون أي منهما أحق بأن يكون المبتدأ .

وينحصر الخلاف فيما بينهم في ستة أوجه .

- يفهم من كلام سيبويه^(١) أن المقدم منها يكون المبتدأ قياساً على ما ذكره ، فنجد عند الزمخشري قوله : « وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا ، كقولك : زيد المنطلق والله إلهنا ، ومحمد نبينا ، ومنه قوله : أنت أنت ، وقول أبي النجم : أنا أبو النجم شعري شعري ، ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ »^(٢) .

وقد استقى الزمخشري رأيه مما ذكره سيبويه في القول : أنت أنت ، فأنت الأولى مبتدأة ، والثانية مبنية عليها^(٣) ، وعلى هذا قول الفارسي^(٤) كما يفهم ذلك من تحليل ابن السراج لاجتماع المعرفتين^(٥) .

- أن الأعم هو الخبر ، نحو : زيد صديقي ، إذا كان له أصدقاء غيره .

(١) الكتاب ١ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) المفصل ٢٦ / شرح المفصل ١ - ٩٨ .

(٣) الكتاب ٢ - ٣٥٩ .

(٤) انظر : همع الهوامع ١ - ١٠٠ .

(٥) ارجع إلى : الأصول في النحو ١ - ٧٢ .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

- أنه بحسب المخاطب ، فإنه إن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو سأله عن أحدهما بقوله : من القائم ؟ فقل في جوابه : القائم زيد ، فالمجهول هو الخبر^(١) .

أو أن المعلوم عن المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول هو الخبر .

- إن اختلفت رتبتهما في التعريف ، فأعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسابق .

- يتعين الاسم للابتداء ، والوصف للخبر .

ولا جدال بين النحاة في أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة في الجملة الاسمية فإن المبتدأ يكون المعرفة، والخبر هو النكرة، إذ إن الابتداء يكون بالأعرف، وهو أصل الكلام ، كما يذكر سيبويه^(٢) فالأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر^(٣) ويعلل النحاة لذلك بأن المبتدأ أصله التعريف لأنه المسند إليه ، فحقه أن يكون معلوما ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، وأما الخبر فإنه ينكر لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ؛ لذلك يرجح تنكير الخبر ، فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ والنكرة إلا في الاستفهام والتفضيل^(٤) .

(١) السابق ١ - ١٠١ .

(٢) انظر : الكتاب ١ - ٣٢٨ .

(٣) ارجع إلى : ابن السراج ، الأصول في النحو ١ - ٧١ / ابن مالك ، التسهيل ٤٦ / ابن يعيش ، شرح المفصل ١ - ٨٥ .

(٤) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ١ - ١٠٠ .



تقديم الخبر على المبتدأ

إذا كان المبتدأ أو الخبر معرفتين فإن الخلاف قائم بين تقديم الخبر على المبتدأ حسب الأوجه السابقة التي ذكرناها في احتساب أي منهما المبتدأ وأي منهما الخبر، إلا أن الرأي الأرجح أن الأسبق منهما هو المبتدأ، حيث إنه « إذ كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس، إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ... (١) ».

أما إذا كانا معرفة ونكرة، فالنكرة هو الخبر، ويرى الخليل أنه لا يجوز أن يتقدم على المبتدأ قياساً على عدم تقديم النعت والبدل والتوكيد، إلا أن حال الخبر في التقديم أخف من تقديم التوابع، لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ، ولكنه في تمام الكلام الذي فيه المبتدأ (٢)، ولكن سيبويه يذكر: « وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك (٣) » كما يذكره الزمخشري، ويمنعه الكوفيون حيث يؤدي هذا إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في (قائم) ضمير زيد

(١) شرح المفصل ١- ٩٩.

(٢) نتائج الفكر للسهيلي ٤٠٧/ وارجع إلى: الكتاب ٢- ١٢٧.

(٣) الكتاب ٢- ١٢٧.



بدليل أنه يظهر في الثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون فيرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله^(١)، ويردون على ذلك^(٢).

ويفهم من السهيلي أن ما سبق ليس من قبيل تقديم الخبر، فيذكر في القول: (قائم أنا)، أن قائما خبر لمبتدأ محذوف، أما (أنا) فهو تأكيد للمضمر في (قائم).

ثم يعود فيذكر أن الضمير إن عاد على ما بعده فإنه يكون من قبيل تقديم الخبر^(٣).

ولسنا في حاجة إلا إلى التنويه إلى أن هناك مواضع لوجوب تقديم الخبر، ذكرها النحاة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عوامل معنوية، وأخرى نحوية، وهي في اختصار^(٤):

العوامل المعنوية: تتمثل في:

- حصر المبتدأ في المعنى.
- أن يكون الخبر دالا على ما يُفهم بالتقديم، ولا يعطي دلالة المقصودة بالتأخير، كما هو في الأمثال.
- إسناد الخبر إلى مبتدأ يشتمل على ضميره.

(١) أسرار العربية ٧٠.

(٢) انظر: أسرار العربية ٧٠، ٧١/ شرح المفصل ١ - ٩٢.

(٣) نتائج الفكر ٤٠٧، ٤٠٨.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١ - ٢٤١/ ضياء السالك ١ - ٢٢١/ الهمع ١ - ١٠٣/ شرح التصريح ١ - ١٧٦.



- أن يوقع تأخير الخبر في ليس معنوي، حيث يوحى بعدم إتمام الجملة.
العوامل النحوية : وتنحصر في :
- أن يسند الخبر إلى مبتدأ مقرون بفاء الجزاء ، فتسبق الفاء بـ (أما) ،
ويجب أن يفصل بينهما ، وحينئذ يكون الفاصل الخبر .
- أن يكون الخبر واجب التصدير في الجملة .
- أن يكون الخبر (كم) الخبرية ، أو ما أضيف إليها .
- أو اسم إشارة ظرفا .
- أو مصدرا مؤولا من (أن) المفتوحة الهمزة مع معمولها .
- أن يكون تقديم الخبر ضرورة حتى يبدأ بالانكسار ، وذلك أن يكون
الخبر شبه جملة .



الرتبة بين الفعل والفاعل

يجمع البصريون على تقديم الفعل على الفاعل ، ويعللون لذلك بأن الفاعل موجود قبل وجود الفعل ، فيجب أن يسبقه ، إلا أنه لما كان الفعل عاملا في الفاعل أو نائبه، وجب أن يسبقهما، لأن العامل يسبق المعمول^(١).

ولكن بعض الكوفيين يرون أنه يجوز أن يسبق الفاعل الفعل ففي القول: زيدٌ قام، يحتسبون زيدا فاعلا مقدما ، والأصل قام زيد^(٢) . ويجمع أبو حيان في تذكرته آراء النحاة في قضية تقديم الفاعل على فعله في قوله : « أجمع النحويين على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به ، فقال البصريون يرتفع بالابتداء ، ويصير الفعل خبرا عنه ، وضميره في الفعل يرتفع به .

وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال : قال بعضهم : (زيد) يرفع الذي في (قام) ، وقال آخرون : هو رفع بموضع (قام) ، لأن الموضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ويختاره ...

ثم يذكر:

وما قاله أبو القاسم من الإجماع على أن الفاعل إذا قدم لم يرتفع له

(١) انظر : شرح المفصل ١ - ٧٥ .

(٢) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ - ٢٧٣ / كسف الوافية ١١٣ / النحو الوافي

٢ - ٧٣ .



مخالف لما نقله بعض الناس ، وبعض أصحابنا أجاز تقديم الفاعل على فعله ، وأن ثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، وأنه مذهب للكوفيين ، فيجوز على قولهم : الزيدان قام ، والزيدون قام ..^(١) .

ويرد البصريون على الكوفيين بأدلة ، نلخصها فيما يأتي^(٢) :

- أنه يقال : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، ولا يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام ، كما كان الاختيار لو تقدم الفعل ، لأن الفاعل ، وإن تقدم ، فالنية فيه التأخير .

- جواز إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الفاعل المجازي التأنيث ، حال تقدم الفعل عليه ، فإذا تقدم على الفعل وجب إلحاق التاء بالفعل ، فيقال : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، والشمس طلعت ، فدل على أن حال الشمس في تقديمه على الفعل غير حاله في تأخيرها ، وليس فاعلا تتقدم .

- لو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن يقال : الزيدان أبواهما قائما ، ويكون قائم خبرا عن الزيدين ، وأبواهما فاعل مقدم ، ولكن يقال : الزيدان أبواهما قائمان ، لا غير .

- تقول : مررت برجلٍ أبوه قائم (ليس في قائم إلا الرفع) ؛ لأنه يكون خبرا عن الأب ، فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : مررت برجلٍ

(١) تذكرة النحاة ٦٩٤ .

(٢) ارجع في ذلك إلى : المقضب ٤ - ١٣٨ / أسرار العربية ٧٩ - ٨٤ / البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ - ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

أبوه قائم (بخفض قائم) .

- أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ، فكأنهم نزلوا
الفعل منزلة حرف من نسخ الفعل .

ومثل ذلك في الأفعال الخمسة حيث يكون علامة الإعراب بعد
الفاعل^(١) .

- كما يستدل بعضهم لذلك بأسلوب المدح (حبذا) ، وهي مركبة من
فعل وفاعل ، فجعلوها بمنزلة اسم واحد^(٢) .

- ومن ذلك أنك تقول : عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف
الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله^(٣) .

هذه القضايا السابقة لها صلة وثيقة بفكرة هذا البحث ، حيث إنني
أرى أنها تقوم على العلاقة بين ما تبتيدي به الجملة والجانب الدلالي
المقصود من إنشاء الجملة على هذا الوضع وذاك من الترتيب اللفظي .

(١) انظر : أسرار العربية ٨٠ ، ٨١ .

(٢) السابق ٨٣ .

(٣) المقتضب ٤ - ١٢٨ .



القسم الثاني

السؤال والجواب في القرآن الكريم ودلالة تنوع الجملة

في هذا القسم من البحث حصر للإجابات التي وردت في القرآن الكريم عن الأسئلة التي سبقتها ، لمحاولة الوصول إلى أفكار محددة في النقاط التي أثرت في القسم السابق .

والأصل في الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك .

وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم .

وقد يجيء أنقص لضرورة الحال^(١) .

وقيل : « أصل الجواب أن يُعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل... »^(٢) .

وقيل : « الأصل في الجواب أن يكون مشاكلا للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ، ويجيء ذلك في الجواب المقدر

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ٤ - ٤٢ .

(٢) السابق ٤ - ٤٧ .

(٣) السابق ٤ - ٤٦ .



أيضاً» (٣) .

ولأن هذا البحث لا يتوجّه إلى كل سؤال وجوابه ، لأن له إطار فكريا
ولغويا محددًا ، فإنه يراعي في السؤال المختار وجوابه :

- أن يكون السؤال عن شيء مذكور في صيغة السؤال ويحتاج في
الإجابة إلى إخبار عنه .

قد يكون هذا الشيء ذاتا أو معنى ، وقد يكون حدثا ، وقد يكون حدثا
مقرونا بفاعله .

وقد يكون السؤال عن تقرير نسبة معنى إلى آخر باستخدام حرف
النفي .

- بالتالي نستخرج الأسئلة التي لا يتحقق فيها ما سبق ، كأن يكون
السؤال بلا إجابة صريحة ، أو يخرج عن معنى الاستفهام الحقيقي إلى
الغرض البلاغي ، أو غير ذلك .

نلاحظ من العلاقة بين السؤال والإجابة ما يلي :

- يسأل المستخبر عن أمر بجهله ، ويجب المخبرُ أو المجيب عن هذا
الشيء ، وهو يعلمه .

- فالعلاقة بين السائل والمجيب في الاستفهام من حيث العلم والجهل
على النقيض من العلاقة بين المتحدث والمستمع في الإخبار .

- لكنه لا بد من الاعتقاد الذي يصل إلى درجة الجزم واليقين من أن



أحدهما يعرف طرفين، وهما طرفا الجملة المخبر بها، أو المجاب بها ، والآخر يعرف طرفا واحدا وهو الطرف الأول من الجملة المخبر بها ، أو ما يتلفظه به ثانيا من الجملة المستفهم بها .

كانت الأسئلة وإجابتها التي تندرج تحت التحليل والبحث في ضوء أفكار هذا البحث في ثمانية وأربعين موضعا في القرآن الكريم .

وقد رأيت أن أقسم دراسة هذا القسم إلى قسمين رئيسيين :

أولهما :

ما يتضمن السؤال عن اسم من خلال الإجابة بجملة اسمية ، ثم تقسم إلى أنماط بحسب ما أجيب عنه . وإيداع تحليل لهذه الأنماط .

ثانيهما :

ما يتضمن السؤال عن اسم أو فعل من خلال الإجابة بجملة فعلية ثم تقسيمه إلى أنماط بحسب ما أجيب عنه من : فاعل ، أو مفعول أو متعلق ، أو فعل ، وما قد يكون غير ذلك من خلاف ، وتحليل هذه الأنماط .



أولاً : الإجابة بالجملة الاسمية

وقع السؤال في القرآن الكريم عن اسم ، وأجيب عنه باستعمال الجملة الاسمية في اثنين وثلاثين موضعاً .

ويمكن دراستها من حيث صيغة السؤال وألفاظ الإجابة عنها ، في ضوء الفكرة التي يركز عليها البحث ، تبعاً لما يأتي :

أ - الإجابة مطابقة للسؤال .

ورد ذلك في خمسة مواضع ، منها قوله - تعالى - :

﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ۖ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ ﴾

[طه] .

حيث كان السؤال عن ذات باستخدام (مَنْ) وتضمن السؤال كلمة (رَبِّ) التي يراد الإخبار عنها في صيغة الإجابة ، وهي التي يسأل عن ذاتها أو صفتها فكانت الإجابة مبتدأةً بالمسئول عنه ، وهو (رب) ، وأخبر عنه بما هو مجهول لدى السائل ، وهو (الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ.....) .

وفي هذه الإجابة مطابقة للسؤال من حيث :

السؤال عن اسم في تحديده دون ربطه بحدث ، فكانت الإجابة جملة

اسمية .



- ابتدئ في الإجابة بما هو معلوم لطرفين ، المستخبر والمخبر ، وهو :
ربنا ، وقد ورد في صيغة السؤال .

- أخبر عنه بما هو مجهول لدى المستخبر .

- تلك المطابقات تتوافر في مواضع ثلاثة من المواضع الأربعة السابقة ،
صدرت الإجابة فيها بحرف التأكيد (إن) ، لتأكيد علاقة الخبر بالمتبدأ ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا
فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيِّنٌ ذَلِكَ فَعَلُوا مَا تُؤْمُرُونَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا ادْعُ لَنَا
رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا
تَسْرُ النَّظِيرِينَ ﴿٦٩﴾ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا
وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا
تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْكَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا
يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [البقرة] .

- كما أن تلك المطابقات تتوافر في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ
يَمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا
مَآرِبٌ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ [طه] حيث أضمر عن اسم الإشارة بالمضمر (هي) ،
وأخبر عنه بما هو مجهول لدى المستخبر .

ب - مطابقة الإجابة للسؤال ، مع الخلاف في لفظ السؤال .

وذلك في سبعة مواضع :

حيث ورد السؤال في أسلوب خبري ، فاستخدم فيه لفظ السؤال

دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

بمبناه ومعناه (يسأل) ، ثم كان المسئول عن ذاته متعلقا به بحرف الجر (عن) في المواضع السبعة .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٨٥] [الإسراء] .

ويلحظ المطابقة بين السؤال والجواب من حيث :

- وإن كان قد استعير عن اسم الاستفهام بالفعل (يسأل) ؛ فإنما هو عودة إلى أصل الكلام ، فالمستعاض عنه - حقيقة - إنما هو لفظ الفعل ومعناه .

وقد حدد المسئول عن ذاته أو صفته في السؤال مسبقا بحرف الجر (عن) .

- لأن السؤال بدأ بالفعل (يسأل) فإن الإجابة قد بدأت بالقول: (قل)، إلا في موضع واحد كان فيه اسم الشرط رابطا بين جملة السؤال وجملة الجواب في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] .

- ابتدئ الجواب بما هو معلوم لدى طرفي الحديث وما هو مذكور في السؤال ، وهو في الآيتين الكريمتين السابقتين : الروح ، واسم (إن) ياء المتكلم .

وقد يضمّر عنه ، كما هو في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩] .



وقد يضممر عنه محذوفا ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ
الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ
نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩] .

والتقدير : قل : هما فيهما إثم كبير ، وتكون الجملة الاسمية (فيها إثم)
في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف للدلالة ما في السؤال عليه .

- وكل الصور السابقة تبدأ الإجابة فيها بما هو معلوم ، ويخبر عنه فيها
بما هو مجهول لدى السائل .

ج - المطابقة بين الجواب والسؤال عن الزمان أو المكان .

ورد ذلك في موضعين : أولهما قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَمْرِئُ مُنِّي لَكَ هَذَا
قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٧] وهو استفهام عن المكان .

والآخر قوله تعالى : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة] .
وهو استفهام عن الزمان .

والمطابقة متضحة ، ويهمننا أن نبين منها أن الإجابة بدئت بما هو معلوم
لدى طرفي الحديث ، وهو مذكور في السؤال ، وأضمر عنه بالضممر (هو)
في الأول ، وكرر بلفظه في الثاني (نصر الله) ، ثم أخبر بما كان مجهولا لدى
المستفهم .

د - المطابقة مع حذف ما ذكر في السؤال ، وهو مبتدأ الجواب .

قد ترد الإجابة مطابقة للسؤال ، لكنه يحذف منها الطرف المعلوم الذي



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

ورد في السؤال ، وتبدأ الإجابة بما هو مخبر بعده عن المحذوف ، وبه يقدر المحذوف في موقع ابتداء ، وقد أخبر عنه بالمذكور المجاب به .

ورد ذلك في عشرة مواضع ، على خلاف في صيغة السؤال فقد يكون السؤال عن الذات باستعمال اسم الاستفهام ، وذلك في ثلاثة مواضع ، كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ [الرعد: ١٦] ، أي : هو الله .

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ

كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿ [الشعراء] أي : هو رب السموات ...

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٢٤)

[النحل] .

فيجوز أن يكون (ماذا) اسماً واحداً مركباً مبتدأً ، ويجوز أن يكون (ما) استفهامية مبتدأً ، أو خبراً مقدماً ، و (ذا) بمعنى الذي خبر أو مبتدأ مؤخر ، وجملة ﴿أُنزِلَ رَبُّكُمْ﴾ صلة ، وعلى الأخير فإنه لا خلاف بين ألفاظ صيغتي السؤال والجواب ، ولكن الخلاف في المعنى ؛ حيث إن الجواب « ليس بجواب عن السؤال الأول ، لأنهم لم يريدوا أنه نزل شيء ، ولأن ثم منزلاً ، ولكنهم ابتدأوا الخبر بأن هذه أساطير الأولين ، وإنما الجواب عن السؤال قول المؤمنين في الآية المستقبلية (خيراً) ، وقولهم : ﴿أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ؛ إنها هو جواب بالمعنى «^(١)» ، ولكن هذا الجواب هو الجواب الصادر من

(١) تفسير ابن عطية ٨ - ٣٩٧ ، ٣٩٨ / وانظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤ - ٤٩ .

الكفار عن السؤال ، وإلا لما كانوا كذلك ، فكأن هناك إجابتين عن السؤال ، هذه وهي إجابة الكفار ، والثانية فيما بعد ، وهي إجابة المؤمنين ، والله أعلم .

وعلى ذلك فالسؤال عن ذات ، وابتدأ الجواب بالإضمار عنها ، ثم الإخبار عنها ، وهذا يساير المواضع المذكورة .

وقد يكون السؤال مسبوقا بالقول : (ما أدراك) ، وذلك في ثلاثة مواضع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ (١٠) نَارُ حَامِيَةٍ ﴿١١﴾ [القارعة] ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ ﴾ (١٩) كِتَابٌ مَرْمُومٌ ﴿٢٠﴾ [المطففين] ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ ﴾ (٥) نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ ﴿٦﴾ [الهمزة] ، أي : هي نارٌ حامية . هو كتاب . هي نار .

وقد يكون السؤال مصدرا بهل متلوة بالأنباء ، ثم المسئول عنه ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ [الكهف] .

حيث يجب أن يكون التقدير : هم الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ ، فإدام هناك محذوف يقدر فإنه يجب أن يكون محققا المطابقة بين السؤال والجواب ، ويكون مبتدأ يُخْبِرُ عنه بما هو مجهول لدى المستفهم ، وهو المذكور في الإجابة .

واستواء النظم في التركيب يوجهنا إلى هذا التقدير لا غيره من محتملات يراها النحاة ، من تقدير الخبر محذوفا .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

وقد يكون المسئول عن ذاته مسبقا بحرف الجر في السؤال ، فتأتي الإجابة وقد سبق ما يحل محله من جواب المجيب ، وهو المفيد للإخبار والإعلام للمجهول مسبقا بحرف الجر ذاته .

وذكر ذلك في ثلاثة مواضع ، قوله - تعالى - : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ [١٦] [غافر] ، ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢] ، ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٤] سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [٨٥] [المؤمنون] .
والتقدير : هو الله ، هو الله ، هو الله .

وكذلك قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٤] سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [٨٥] [المؤمنون] .
والتقدير : هم الله (أي : ﴿ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾) .

ويلحظ أن هذه الصور كلها تتساير مع ما سبق من ملحوظات ؛ حيث كانت الإجابة جملة اسمية صدرت بما هو معلوم لدى طرفي الحديث ، وهو المبتدأ المحذوف ، واكتفى في الجواب بما هو مجهول لدى المستخبر ، ويكون خبرا للمبتدأ المحذوف .

هـ - السؤال عن ذات أو صفة اسم ، والتحول إلى جر المجاب به في الإجابة .

ذكر ذلك في موضعين ، أولهما : قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ

﴿ ٨٦ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿ ٨٧ ﴾ [المؤمنون].

وقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ ﴾ ﴿ ٨٨ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿ ٨٩ ﴾ [المؤمنون].

يلحظ في الموضوعين أن السؤال عن الذات ، وهي من صاحب السَّمَكَاتِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ ، و مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ، ولكن الإجابة جاءت مصدرّة بشبه جملة من جار ومجرور ، وهي تحمل المعنى المجهول لدى المستخبر ، فهي الخبر ، ولأبد من تقدير محذوف يكون المبتدأ ، والمحذوف يقدر لفظه من السؤال ، وهو في الموضوع الأول : (هي) يعود على (السَّمَكَاتِ السَّبْعِ ، و(الْعَرَشِ الْعَظِيمِ) .

وفي الموضوع الثاني : (هو) يعود على (مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ) وقد كان كذلك لأن الموضوعين فيهما ملكية ، فكانت الإجابة باستعمال لام الملكية ، سابقة للمالك - تعالى - ، والله أعلم. ويلحظ أن الموضوعين يتشابهان في الإجابة مع ما سبقهما في السورة ذاتها، وما هو مذكور في القسم السابق، إلا أن السؤال في ذلك الموضوع سبق بحرف الجر (اللام) لكنه مما تركز عليه في هذا الموضوع هو أن ما ورد في السؤال من معلوم لدى طرفي الحديث قد ابتدئت به الإجابة ، أو ابتدئ بها فيه معناه ، وأخبر بما هو مجهول لدى المستخبر .



وهذا يساير ما يستنتجه هذا البحث .

و- المخالفة في جانب بين الإجابة والسؤال :

ذكرت هذه المخالفة في موضعين :

أولهما : قوله - تعالى - : ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران] .

السؤال يتمثل في قوله - تعالى - : ﴿ مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ ﴾ .

والجواب في قوله - تعالى - : ﴿ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ . فابتدئ الجواب بالمسئول عن ذاته ، وهو (نحن) .

ولكن يلحظ أنه لا يجوز أن يكون ضمير الرفع خبرا ، لذا كان الابتداء به ، كما يلحظ الخلاف بين لفظ الاستفهام (مَنْ) الذي يفيد مطلق العموم ، فليس السؤال موجها إلى الحواريين ، فلما كان الحواريون هم الذين يردون كان اختصاصهم لأنفسهم ، فابتدأوا بما يخصهم ، وهو الضمير (نحن) .

وثانيهما: قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٩] .

السؤال هو : ﴿ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾ .

الجواب هو : ﴿ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ .



ابتدئ الجواب بالذات المسئول عنها . كما يلحظ أن الإخبار في الجواب عن لفظ الجلالة - تعالى - وهو ﴿شَهِدُ﴾ فيه خلاف في اللفظ عن السؤال . ويلحظ في هذه الآية الكريمة ما يأتي :

- السؤال باستعمال (أَيُّ) ، وهي تفيد تضمّن علم جزء من المستفهم غير مُعَيّن .

- يذكر ابن عطية أن هذه الآية مثل قوله تعالى : ﴿قُلْ لِمَن مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢] ، في أن استفهم على جهة التوقيف والتقدير ، ثم بادر إلى الجواب ، إذ لا تتصور فيه مدافعة ، ... ثم يقول : فتقدير الآية أنه قال لهم : أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهْدَةً ؟ الله أكبر شهادة ، فهو ﴿شَهِدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ، ف (الله) رفع بالابتداء ، وخبره مضمّر يدل عليه ظاهر الكلام كما قدرناه ، وشَهِدُ خبر ابتداء مضمّر (١) .

- يرد عليه بأن فيه إضمارين في الأول والآخر ، والإعراب الراجح هو أن قوله تعالى : ﴿اللَّهُ شَهِدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ مبتدأ وخبر في جملة مستقلة بنفسها لا تعلق لها بما قبلها من جهة الصناعة الإعرابية ، لأن قوله - تعالى - : ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهْدَةً﴾ ، هو استفهام على جهة التقرير والتوقيف ، ثم جاءت الجملة التالية للإخبار بأن الله خالق الأشياء (٢) .

(١) المحرر الوجيز ٥ - ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) البحر المحيط ٤ - ٩٠ / هامش المحرر الوجيز ٥ - ١٥١ .

- كما يذكر ابن عطية أن مجاهدا ، قال: «المعنى أن الله - تعالى - قال لنبيه - عليه الصلاة والسلام - : قل لهم : ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهْدَةً﴾ ، وقل لهم : ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ، لما عُيُوا عن الجواب ، ف ﴿شَهِيدٌ﴾ :
- على التأويل - خبر لـ (الله) ، وليس في هذا التأويل مبادرة من السائل إلى الجواب المراد : شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ، أي في تبليغي» (١) .

ويبدو - والله أعلم - أن قوله - تعالى - : ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ليس إجابة عن السؤال الأول ، وإنما هو إعراض عن إجابتهم مهما كانت ، ولذا فإنه - تعالى - أتبع السؤال بقوله : ﴿قُلْ﴾ ، ولو أنها كانت إجابة لرجح إتباع السؤال بالقول (سيقولون) .

ومما يقوي هذا السؤال الذي ورد في الآية الكريمة نفسها ، وما جاء بعده في قوله - تعالى - : ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٩] ، فيتبع بقوله تعالى - : ﴿قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩] ، أي قل يا محمد ، والسؤال موجه إلى خصومه ، وليس إليه - ﷺ - مما يدل على أنه إعراض عن إجاباتهم ، ويتبعه - تعالى - كذلك بقوله : ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩] مما يدل على أنها ليست إجابات عما سبقتها من أسئلة . والله أعلم .

ولذا فإن البحث سيخرج هذا الموضوع من السؤال المجاب عنه .

(١) المحرر الوجيز للموضع السابق .



ومثل ما سبق موضعان آخران ، في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: ٣٥] .

فأمر الله - تعالى - لرسوله - ﷺ - بقوله : ﴿ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ إنباء بالإعراض عن إجاباتهم في السؤال السابق عليه ثم يتلى بالسؤالين اللذين يفيدان التوبيخ ، ويتضمن أولهما التعيين الذي يتضمنه أمره - تعالى - لرسوله الكريم في هذا القول .

وبه فإنه يخرج من السؤال المجاب عنه، ومثله ما سبقه من الآية الكريمة :

﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يَعْبُدُوهٗ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعْبُدُوهٗ فَآنَىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [يونس: ٣٤] .

ز- السؤال عن مضمون علاقة طرف (ركن) بالآخر :

قد يأتي السؤال متضمنا طرفي الجملة ، ويكون الاستخبار فيه عن العلاقة بين الطرفين الموجودين فيه ، سواء أكان الاستخبار عن علاقة ذات بذات ، وغالبا ما يكون الطرف المسئول عنه هو عين الطرف الثاني ، أم أكان الاستخبار عن علاقة معنى بذات ، وحينئذ تكون أداة الاستفهام حرفا ، يؤتى به للدلالة على الاستفهام دون أداء دلالي آخر ، فهو للاستفهام عن علاقة معنوية بين طرفين ، ولذا فإن الجواب يكون بإعادة طرفي الجملة في السؤال إن نفيا وإن إجابا .

ولكنه مما يلحظ في هذا النوع من التركيب الاستفهامي أن ما يشك في نسبته إلى الآخر يتلو حرف الاستفهام .

وقد ذكر ذلك في موضعين ، وكانا بالإثبات :

أولهما : في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَيْنَ نَكَ لَأَنَّتَ يُونُسَ ط قَالَ أَنَا يُونُسَ ط وَهَذَا أَخِي ط قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩٠] .

وثانيهما : في قوله - تعالى - : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلِّ إِيَّ وَرِيَّ إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس: ٥٣] .

ويلحظ أن الاستخبار إذا كان على هذا التركيب فإن ما يستخبر عنه يكون مذكورا بعد حرف الاستفهام مباشرة^(١) .

ففي الموضع الأول استخبار عن ذات ، أي عن كون الشخص المخاطب (الكاف ، وأنت) يوسف الذي هو أخوهم ، وقد اعتقدوا أنهم قد تخلصوا منه ، فيوسف هو الطرف المعلوم ، ولكن العلاقة بين المخاطب ويوسف غير معلومة ، فيسأل عنها ، وكان ترتيب تركيب الإجابة أن تبدأ بيوسف ، ولكن لأنها بدأت بضمير رفع فذكر أولا ، وضمير الرفع للمتكلم الذي هو منشيء الإجابة .

وهذا الموضع يتماثل في هذا مع قوله - تعالى - :

﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ط قَالَ الْخَوَارِجُونَ مَنَنْ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢] .

(١) انظر : دلائل الإعجاز ٨٢ إلى ٩٩ .

أما في الموضع الثاني فإن السؤال عن (حق) المذكور بعد همزة الاستفهام وعلاقته بالضمير (هو) ، فيجاب بقوله تعالى : إي وربّي إنه لحق ، حيث بدأ الجواب بالضمير ، وهو الطرف غير المسئول عنه ، وأخبر عنه بما هو مسئول عنه من صفة ، وهو (حق) . مع التأكيد بأن .

ويلحظ أن الموضع الأول قد خلت فيه الإجابة من حرف إيجاب ؛ ولكنه وجد في الموضع الثاني .

كما أن الإجابة في مثل هذا التركيب تكون بالنفي أو الإيجاب .

ومنه يتضح أن هذا التركيب يساير ما استنبطناه من قواعد في الصور السابقة ، حيث يبدأ بما هو معلوم لدى طرفي الحديث في الجواب ، ثم يخبر عنه بما هو مستفهم عنه من ذات أو معنى ، حيث يعد الطرف المجهول علاقته بالآخر لدى المستخبر .

ذلك إلا إذا كان الجواب يضطر إلى بدئه بضمير المتكلم ، وهو يعود على المتحدث المخبر ، فيبدأ به دون النظر إلى كونه مستخبراً عنه .

ح - السؤال عن ذات اسم والعدول إلى معنى فيه :

قد يكون السؤال عن ذات اسم ، ويأتي الجواب وقد عدل عن ذات الاسم إلى توضيح معنى فيه ، أو جهة من جهاته ، وتكون القواعد المستنبطة متوافرة في الإجابة ، إلا أنه قد وضع المعنى أو الجهة التي تختص بذات المسئول عنه موضعه ، ويخير عنه بمعنى صالح للمبتدأ الجديد الذي استحدث في الإجابة متفرعاً عما يجب أن يكون من صيغة السؤال .



وقد ورد ذلك في موضعين :

أولهما : قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي تَمَنَّى ۗ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] .

السؤال عن ﴿الَّتِي تَمَنَّى﴾ مجرد لفظها ، مما يشير إلى السؤال عن الذات ، وربما كان عن الأحوال والشئون ، وقد عدل الجواب عن كليهما ، وابتدأ بمعنى فيهما ، وهو الإصلاح المنسوب إلى الذات ﴿الَّتِي تَمَنَّى﴾ ، ثم أخبر عن الإصلاح بأنه ﴿خَيْرٌ﴾ .

والآخر : قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ۗ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَاللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [البقرة: ٢١٥] .

حيث السؤال عن ذات ما ينفقون ، ولكن الجواب قد بدأ به دون إخبار عنه بما يفيد ، ولكنه إخبار عنه بمصارف الإنفاق .

ويعتبر الجوابان فيها زيادة عن المطلوب في صيغة السؤال^(١) .

لكنه مما يلاحظ في الموضعين أن الجواب في كل منهما جملة اسمية ، وإن كانت مبتدأة بجهة من جهات ذات المسئول عنه ، فذاك لإعطاء فائدة زائدة عما هو مطلوب في السؤال .

وابتداء الجواب بما هو معلوم لدى طرف الاستخبار واضح في الموضع الثاني ، وهو معلوم ضمنا في الموضع الأول ، إلا إذا قدرنا محذوفا فيه يعود

(١) انظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ٤ - ٤٣ .



على اليتامى ، تقديره (هم)، ويكون تقدير الجواب : هم إصلاح لهم خير .
وسواء كان هذا أم ذلك فإن ما ورد في الإجابة في الآية الكريمة في
صدرها منسوب إلى ضمير اليتامى .

نخلص مما سبق من دراسة السؤال المتضمن إجابة عنه باستعمال الجملة
الاسمية إلى أنه :

- يتبدئ الجواب بما هو معلوم لدى طرف الاستخبار ؛ سواء أكان ذاتا
أم معنى ، أم جهة تتعلق بذات المسؤل عنه ، ويكون هذا موجودا في
صيغة السؤال .

- يبنى الإخبار في الجواب على الاسم الذي ذكر سابقا ، والإخبار
يكون معنى مجهولا لدى طرف من طرفي الاستخبار ، وهو المبتدئ
بالحديث ، وهو السائل .

- إذا اضطر المجيب إلى الحديث عن نفسه باستخدام ضمير المتكلم في
موقع الرفع ، فإن الجواب يجب أن يبدأ به ، دون النظر إلى كونه طرفا ثانيا
في الجواب أم لا .



ثانيا : الإجابة بالجملة الفعلية

وقع السؤال في القرآن الكريم عن اسم أو فعل ، أجيب عنه باستعمال الجملة الفعلية في ستة عشر موضعا .

ويمكن دراستها من حيث الصيغة التي ورد عليها كل من السؤال والجواب في ضوء فكرة البحث تبعا لما يأتي :

أ - السؤال عن الفاعل ومطابقة الإجابة .

ورد السؤال عن الفاعل ، كما وردت مطابقة الإجابة للتركيب الذي ورد عليه السؤال في أربعة مواضع :

منها قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَيَّنَّاهَا بِهِۦٓ قَالَتْ مِّنْ أُنثَىٰكَ هٰذَا قَالَ نَبَأُنِيَ الْعَلِيمُ الْخَيْرُ ۝٢ ﴾ [التحریم] . فالسؤال : ﴿ مِّنْ أُنثَىٰكَ ﴾ سؤال عن الفاعل ، فابتدأ الجواب بالفعل ، لأنه معلوم لدى طرفي الاستخبار ، بدليل صيغة السؤال ، وذكر الفاعل في الجواب .

ومثله في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَنِ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿ [يس] .

وقد يرد السؤال مسبقا بلفظ السؤال ومعناه ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ [المائدة: ٤] .



وقوله تعالى : ﴿ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف] .

وفكرة ابتداء الجملة بما هو معلوم تتضح في المواضع السابقة كلها ، حيث ابتدئ بالفعل وهو معلوم لدى المستخبر الذي يسأل عن علاقة الفعل بما هو مجهول لديه وهو الفاعل ، فكانت الإجابة مبدوءة بالفعل .

ب - السؤال عن الفاعل ، والفعل محذوف من الإجابة :

ورد السؤال عن الفاعل ، وذكرت الإجابة خالية من الفعل ومبتدئة بالمسئول عنه وهو الفاعل في خمسة مواضع .

منها موضعان مُلقَى السؤال هو مُلقى الإجابة ، منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ] ، ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۗ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ ۗ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًىٰ لِلنَّاسِ ۗ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرَّهُمْ فِي خَوَاضِحِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام] .

السؤال هو : ﴿ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ، فكان الجواب مكثفياً بالفاعل مرفوعاً ، مع حذف الفعل المعلوم لدى طرفي الاستخبار ، والتقدير : ﴿ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ . والسؤال في الآية الأخرى : من أنزل ؟ والجواب : الله ، اكتفاءً به وهو الفاعل .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

وموضعان كان ملقى السؤال فيها غير مصدر الإجابة ، منها قوله تعالى : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الإسراء: ٥١] .
﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس] ، وتقدير الجواب: يعيدكم الذي فطركم أول مرة، يرزقكم، ويخرج الله، وعليه فإن الجواب قد تصدر بالفعل، وهو المسئول عنه .

وموضع كان السؤال فيد مبدوءاً بلفظ السؤال ومعناه ، مع الخلاف بين ملقى السؤال ومصدر الإجابة ، في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزحرف] . والتقدير : خلقهم الله .

وإذا كان لك في إعراب مثل هذا الاسم في الإجابة أن يكون مبتدأً محذوف الخبر، دل عليه ما ورد في السؤال، أو الخبرية بتقدير مبتدأ محذوف، أو الفاعلية تبعا لما وضحنا ، فإنني أختار الإعراب الأخير كي تكون المطابقة بين صيغة السؤال وما وردت عليه صيغة الجواب ، إذ السؤال عن الذات المسند إليها الحدث المذكورة في السؤال ، فالحدث هو المعلوم ، والفاعل هو المجهول لدى المستخبر ، وتقدير الجواب جملة فعلية يحقق المطابقة ، حيث يتبدأ بالفعل المعلوم المحذوف لدلالة السؤال عليه ، ويعتبر الفاعل المذكور في الجواب هو الركن الثاني .

يذكر الزملاكاني أنه « قد أطلق النحويون القول بأن زيدا فاعل ، فيها إذا قلت : زيد ، في جواب من قال لك : من قام ؟ على تقدير : قام زيد ،



والذي توجهه صناعة علم البيان أنه مبتدأ لوجهين»^(١).

ويذكر أن الوجهين هما: تطابق الجملة التي هي جواب للجملة المسئول بها في الاسمية ، وأن اللبس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل ، لا في الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل في المعنى لأنه متعلق غرض السائل ، وأما الفعل فمعلوم عنده لا حاجة به إلى السؤال عنه .

وأرى أنه هذا لا يساير البيان ، كما أنه لا يساير نظم الكلام ، فتطابق الجواب للسؤال يصدر من ابتداء الجواب بما هو معلوم لدى طرفي الاستخبار ، ولا جدالاً في أنه الفعل في هذه المواضع وأمثالها .

ويؤيد ذلك ما يورده الزملكاني من أن اللبس لم يقع إلا فيمن فعل الفعل ، لا في الفعل ، ولهذا يجب أن يقدم ما لا لبس فيه في حال الإجابة ، لأنه الذي لا شك في معلوميته لدى طرفي الحديث .

ويبدو أنهم يخلطون بين نظم الكلام حال الاستخبار والإخبار ، إذ أنه حال الاستخبار يتلو حرف الاستفهام ما فيه لبس ، لكنه حال الإخبار يتناقض النظم حيث يتبدأ بما لا لبس فيه ، وما هو معلوم لدى طرفي الحديث ، لذا فإن زيادا في جواب السؤال : من قام ؟، يعرب فاعلا على الوجه الأرجح ، وحسب ما يقننه هذا البحث من خلال السؤال وجوابه في القرآن الكريم ، وعلى هذا الإعراب يكون ما أجيب به في المواضع السابقة .

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ١٦٩ .



ويذكر ابن مالك في ذلك صراحة :

ويرفعُ الفاعلُ فعلٌ أضمرَا كمثلِ « زيدٌ » في جوابِ مَنْ قرأ ؟

حيث يفسر ذلك ابن عقيل في قوله : « إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله، كما إذا قيل: من قرأ؟، فتقول: زيدٌ، التقدير: قرأ زيد »^(١).

ج - السؤال عن نسبة الفعل إلى الفاعل المذكورة .

ورد السؤال متسائلا عن نسبة الفعل إلى الفاعل المذكور فيه في موضع

واحد ، في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَأنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلهِنَا يَا بُرْهيمُ ﴾ (٦٢) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴿ ٦٣ ﴾ [الأنبياء] .

ويلحظ أنه لأن السؤال عن نسبة أحد الركنين إلى الآخر فقد ورد الركنان في صيغة السؤال ، وكان السؤال باستخدام حرف النفي ، كما كان المتساءل عنه مذكورا بعد الحرف مباشرة .

وعليه فإن السؤال عن صحة أو صدق الفاعل الذي أسند إليه الفعل . ولذلك فقد وردت الإجابة متضمنة الفعل المذكور في السؤال ؛ ولكن الفاعل هو الذي تغير نظراً لانتفاء الأول، أو التحول عن نسبة الفعل إليه. يذكر الجرجاني :

« فإذا قلت أنت فعلت ذلك ، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، ... ثم يقول : وإذا قال : أنت فعلت ؟ كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ولم

(١) شرح ابن عقيل ٢ - ٨٦ .



يكن منه في نفس الفعل تردد ، ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري
أكان الفعل أم لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك ، والفعل ظاهر موجود
مشار إليه»^(١) .

ويستشهد لذلك بالآية الكريمة .

يذكر الزمكاني أن السؤال في الآية الكريمة وقع عن الفاعل لا الفعل
ومع ذلك صدر الجواب بالفعل مع أنهم لم يستفهموه عن كسر الأصنام ،
هل كان ؟ بل على الشخص الكاسر لها ، ثم يقول : ليس ما بعد (بل)
بجواب للهمزة ، فإن (بل) لا تصلح أن يصدُر بها الكلام ، ولأن جواب
الهمزة بـ (نعم) ، أو (لا) ، ألا ترى أنه إذا قيل لك : أزيد قام ؟ لم يكن
جوابه : بل قام عمرو ، فوجب على هذا أن يجعل إخبارا مستأنفا ، وأن
الجواب المحقق مقدر دل عليه سياق الكلام ، ولو صرَّح به لقال : ما قام ،
بل قام عمرو^(٢) .

وللزركشي رأي في هذه الفكرة^(٣) .

وأرى أن الجواب المذكور في قوله تعالى : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ ،
إنما هو مقيد لنفي نسبة الفعل إلى الفاعل المذكور في السؤال ، وأن هناك
حرف نفي محذوف ، والتقدير : لا ، بل فعله .. ، وأنت معي أن الجواب
بحرف النفي بمفرده يكفي للإجابة بالنفي .

(١) دلائل الإعجاز ٨٦ .

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ١٧٠ .

(٣) ارجع إلى : البرهان في علوم القرآن ٤ - ٥٠ ، ٥١ .

د - أما قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنْ ظُلْمَتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَنَّا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ (٦٣) قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ [الأنعام].

فأرى أنه ليس من الجواب عن السؤال ، فقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ ﴾ ، إعراض عن إجاباتهم التي يمكن أن تكون ، إذ فيه « سَبَقُ فِي الْمَجَادَلَةِ إِلَى الْجَوَابِ »^(١) ولذا فقد بدأ القول بلفظ الجلالة ليفيد التخصيص بالحدث المسند إليه ، وهو يتماثل مع ما سبق أن ذكرناه في الفقرة (و) من الجملة الاسمية .

ويذكر الزركشي أنه « لولا قصد بسط الكلام ليشاكل ما تقدم ، لقال : ينجيكم الله »^(٢) .

هـ - السؤال عن المفعول به :

ورد السؤال عن مفعول من خلال اسم الاستفهام المتبوع بجملة فعلية تامة الركنين في ثلاثة مواضع :

أولها : كان الجوابُ فيه تامة أركان جملته ، وزد ذلك في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ (٧٠) قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَظِيمِينَ ﴾ (٧١) [الشعراء] .

ثانيها : كان الجواب فيه مستغنيا عن الفعل والفاعل المذكورين في

(١) المحرر الوجيز ٥ - ٢٢٩ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤ - ٤٥ .



السؤال، ومكتفياً بالمفعول به، في موضعين :

أولهما : قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾

[النحل: ٣٠] والذي يبدو من الآية الكريمة نصب ﴿ خَيْرًا ﴾ على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . فخييراً جواب بحسب السؤال ، وهذا من البداهة حيث إن السؤال هنا كان موجهاً إلى المتقين .

ويفرض هذا التحليل لنا الابتداء في الجملة بما هو معلوم فيما ورد في السؤال من لفظ يفترض فيه علميته لدى المستخبر والمخبر .

والآخر: قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩]

حيث قرأ الجمهور بالنصب ، وأبو عمرو قرأ بالرفع ، واختلف عن ابن كثير ، وهذا متركب على (ماذا) ، فمن جعل (ما) ابتداءً ، و (ذا) خبره بمعنى الذي ، وقدر الضمير في ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ عائداً قرأ ﴿ الْعَفْوَ ﴾ بالرفع ، لتصح مناسبة الجمل ، ورفع على الابتداء تقديره : العفو إنفاقكم ، أو الذي تنفقون العفو، ومن جعل ﴿ مَاذَا ﴾ اسماً واحداً مفعولاً لا بينفقون قرأ : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ بالنصب ، بإضمار فعل ، وصح له التناسب ، ورفع العفو مع نصب (ماذا) جائز ضعيف ، وكذلك نصبه مع رفعها^(١) .

وفكرة ابتداء الجواب بما هو معلوم تتضح في تحليل ابن عطية السابق مع شيء من الاحتراز في التقدير .

(١) تفسير ابن عطية ، المحرر الوجيز ٢ - ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

فقراءة الرفع في ﴿الْعَفْوُ﴾ تجعلنا نقدر مبتدأً محذوفاً دل عليه ما ذكر في السؤال ، وهو : (الذي تنفقونه العفو) ، وليس التقدير الأول المذكور سابقاً^(١) .

وقراءة النصب تجعلنا نقدر جملة فعلية محذوفة ، وهي تنفقون العفو . وهذا يعود إلى الخلاف في تقدير الأصل اللفظي لاسم الاستفهام إن كان اسماً مركباً ، أو جملة اسمية . وعليه ففكرة هذا البحث مطردة في الفعلية والاسمية .

ثالثها : كان السؤال عن مفعول به مُعَدَّى إليه بواسطة حرف الجر ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ ﴾

[الشعراء] .

ويلحظ أن الجواب قد صدر لفظاً بما هو معلوم في السؤال ، وهو الجملة الفعلية ، ثم عُدى الفعل بواسطة حرف الجر (على) ، ولأن الفعل يتعدى بواسطة كان اسم الاستفهام الذي يستفسر به عن المستخبر عنه مسبقاً بحرف الجر (على) .

وتفرض التحليلات السابقة الابتداء في جملة الجواب بما هو معلوم فيما ورد السؤال من لفظ أو ألفاظ يفترض علميتها لدى المستخبر والمخبر .

(١) انظر هامش الموضوع السابق .



و- السؤال عن مضمون الجملة الفعلية :

قد يرد السؤال بالجملة الفعلية مستخبرا عن مضمونها ، أي : إثبات أو نفي علاقة ركنيها ببعضها .

وحيثند - كما ذكرنا في الجملة الاسمية - يكون المستعمل من أدوات الاستفهام حرفا ، يؤدي دلالة الاستفهام دون غيرها ، ويتلى بالجملة الفعلية ، ويكون الجواب تكريرا لما ورد في السؤال ، إن نفيها ، وإن إثباتا .

جاء ذلك في موضع واحد في قوله تعالى :

﴿ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا

مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾ [آل عمران] .



القسم الثالث

من أحكام النظم اللفظي للجملة العربية

يمكن لنا أن نستنتج من التحليل الوصفي السابق للآيات الكريمة موضع البحث عدة أحكام تحكم النظم اللفظي للجمل ، وما تدل عليه تبعاً لهذا النظم أو ذاك ، ورتبة الكلمات فيها وعلاقة هذا بالدلالة الخاصة أو الدلالة العامة للجملة ، والربط بين الموقع الإعرابي والوضع الدلالي للكلمات بين السؤال والجواب ، وإعطاء رأي في القضايا الأربع التي ذكرت في بداية هذا البحث في القسم الأول منه .

مع التنويه إلى أن هذه القضايا تتداخل مع بعضها ، ولذا فإنني أذكر الأحكام دون تفصيل ، فإن كل حكم منها يستوجب التنويه إلى حكم آخر فهي متضامنة .

من تلك الأحكام التي تنتظم نظم الجمل في البدء بأي الكلمات :

أولاً : الابتداء بما هو معلوم :

يشير هذا البحث إلى أن العربي والعربية يبدأ حديثهما بما هو معلوم ، وعندما وضع العربي لغته ، أدرك أن هناك طرفين للحديث ، لامناص لأحدهما عن الآخر، وهما يتمثلان في المتحدث والمستمع في حال الإخبار، وفي المستخبر والمخبر في حال الاستخبار ، والأخير إن كان متحدث



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

ومستمع؛ فإنه يتحول المستمع إلى متحدث بالضرورة ، حتى يكون الجواب عن الاستخبار؛ وإلا لما اكتمل الحديث ، حيث يتطلب الاستخبار إخبارا بالضرورة ، وليس العكس .

والمعلومية المقصودة هنا تكون بالنسبة لكل من طرفي الحديث ، فلا يعقل أن أنشئ معنى حول شيء أريد أن أوصله إلى متلقٍ ، والمتلقي يجهل هذا الشيء ، لا يكون لإنشاء الجملة قيمة لغوية، لأنه يترك هذا الإخبار ، ويظل يستخبر حو ما دار حوله الإخبار .

والمعلوم في إنشاء الجمل هو مدار الحديث ومركزه ، وهو الخيط الذي يربط بين أفكار المتحدث والمستمع ، أو هو الباب الذي يلج منه المتحدث إلى مخاطبة المستمع .

فيمكن لمتحدث يجالس آخر ، ويريد أن يفاتحه الحديث ، أن يقول له مثلا : محمد . ويسكت ، فإذا بالآخر يسأله ، من محمد؟ أو : ماذا فعل؟ أو غير ذلك ، ويصير محمد هو الخيط الذي يربط بين الاثنين أو هو مدار الحديث ومركزه ومفتحه ، فيقال : هو فعل كذا .. وهو يستحق كذا ... إلى غير ذلك .

فحق الخبر أن لا يكون معلوما ، وإلا لم يفد المتحدث المستمع بما هو جديدٌ . يجهله قبل الحديث إليه ، ومن ثم أنكر أعرابي سمع مؤذنا بنصب (الرسول) في قوله : أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال : صنع ماذا؟ إذ أفهمه النصب قصد الصفة، فبقيت (أن) بلا خبر ، فذهبت الفائدة بذلك .



وقد أدرك النحاة ذلك من خلال المعرفة والنكرة ، حيث يبدأ بما هو معرفة إن اجتماعا .

ولكن القليل منهم هو الذي ينوه إلى علاقة المعرفة بالعلمية ، وعلاقة النكرة بالجهل به ، وليس النكرة في مثل الإخبار معنى عاما فقط ، ولكنه معنى مجهول وجديد على المتلقي .

يذكر المبرد في دلالة الابتداء بالمبتدأ ، ودلالة التثنية بالخبر قوله :

« فالابتداء نحو قولك : زيد فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت : منطلق ، أو ما أشبهه . صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ، لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له زيد ، ولكنت قائلا له :

رجل يقال له زيد ، فلما كان يعرف زيدا ، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر ، فصَحَّ الكلام ... »^(١) .

ومنه يتضح معلومية المبتدأ لكل من المتحدث والمستمع ، كما تتضح مجهولية الخبر للمستمع ، حتى يفيد بما يستمع إليه ، أو ينقل إليه من حديث . وأنوه إلى أن المتلقي في حال الاستخبار نعه السائل ، والمتحدث نعه المجيب ، لأن المستخبر يستخبر حيث يجهل أحد الطرفين ، والمجيب يُسأل لأنه يفترض فيه علمه بكلا الطرفين .

(١) المقتضب ٤ - ١٢٦ .



يذكر ابنُ يعيَشَ في هذا الصدد :

« فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة ؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ، فإنها ينتظر الذي لا يعلمه ، فإذا قلت : قائم أو حكيم ، فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم .

فلو عكست وقلت : قائم زيد ، فقائم منكور لا يعرفه المخاطب ، لم تجعله خبرا مقدما يستفيده المخاطب

ثم يقول : ألا ترى أنك تقول : (عندي رجل) فيكون منكورا ، وإن كان المتكلم يعرفه . فالمعرفة والنكرة بالنسبة للمخاطب»^(١) .

وهذا فهم مستو لفكرة الإخبار ، إذ إن المخبر (بكسر الباء) يجب أن يعرف طرفي الجملة المنشأة ، أما المخبر (بفتح الباء) فيجب أن يعرف الطرف الأول ويجهل الثاني ، ولو جهل الأول لما كان للإخبار قيمة ؛ لأن العلاقة المعنوية بين الطرفين لديه تكون معدومة ، وإن عرف الطرف الثاني يكون الإخبار بلا قيمة كذلك ، لأنه لم يفده معنى جديدا يستثيره .

يعبر عن مثل هذا ابنُ الربيع في قوله : « لأن الخبر محل الفائدة ، فيجب أن يكون المنكور عند المخاطب ، وأما المخبرُ عنه فالمراد منه تعيين المقصود بالإخبار عنه ، فيجب أن يكون معروفا لدى المخاطب»^(٢) .

(١) شرح المفصل ١ - ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ - ٧١١ .



ولنا أن نتحسس من قول سيبويه التالي ما ذكر من أفكار سابقة من الابتداء بما هو معلوم ، بل ما يتبدأ به يجب أن يكون معلوما معروفا لدى المتحدث والمستمع ، وعلى ذلك يكون الرفع ..

ذلك في قوله :

« وأما قوله : أما البصرة فلا بصرة لك ، وأما الحارثُ فلا حارثُ لك وأما أبوك فلا أبا لك ، فهذا لا يكون فيه أبداً إلا الرفع ، لأنه اسم معروف ومعلوم قد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت » ويقول بعد ذلك :

« ولو قال : أما العبيدُ فأنت ذو عبيد ، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك ، كأنك قلت : أما العبيدُ الذين تعرف لم يكن إلا رفعا ... (١) .

يلحظ في حديثه العلاقة بين المتحدث والمخاطب في المعرفة أو العلم بالاسم الأول المرفوع .

كما يذكر فكرة المعلوماتية في مواضع كثيرة ، ومنها ما ذكره تحت عنوان « هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مضمرا ، ويكون المبني عليه مظهرا » (٢) .

(١) الكتاب ١ - ٣٨٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ - ١٣٠ .



ثانيا : تنوع الجملة في اللغة العربية :

يجرنا هذا إلى التفكير في تنوع الجملة في اللغة العربية ، وكما استنتجنا من تحليل الآيات الكريمة السابقة ليس تنوع الجملة في العربية أمرا اعتباطيا أو صورة عفوية ، وإنما هو فكر لغوي ، تحكمه الدقة في التعبير ، ووصون اللسان ، ونقل الفكر في أدق صورته .

وكما ذكرنا في القسم الأول تتنوع جملتنا العربية إلى اسمية وفعلية في المقام الأول ، وقد يتعدى ذلك التنوع إلى الظرفية والشرطية ، أما من حيث التنوع إلى الاسمية والفعلية ، وباستحضار التحليل السابق للآيات القرآنية ، وباستحضار الفكرة السابقة ، فإنه يجوز لنا - بل يحق لنا - أن نقول بأن هناك فرقا دلاليا حاسما بين مدلول الجملة الاسمية ومدلول الجملة الفعلية، ليس فقط في دلالة الأولى على الثبوت والاستقرار، ودلالة الثانية على التجدد والاستمرار ، بل يكمن الفرق الجوهري في البدء فيهما بالمعلوم ، وتثنيه بما هو مجهول ، وكما - ذكرنا - العلم والجهل يكونان بالنسبة للمتلقي حال الإخبار ، وللمتحدث حال الاستخبار .

فالجملة الاسمية تبدئ باسم هو معلوم لدى طرفي الحديث .

أما الفعلية فإنها تبدئ بفعل ، لأن الفعل هو المعلوم لدى طرفي الحديث . وقد أدركنا ذلك من خلال السؤال وكيف أجيب عنه في الآيات الكريمة السابقة ، فإن كان السؤال عن فعل ، فإن الجواب يكون بالجملة الاسمية ، لأن الاسم المسند إليه الفعل هو الذي يكون معلوما لدى السائل ، وبالتالي لدى المجيب .



وإذا كان السؤال عن فاعل أو مفعول فإن الجواب يكون بالجملة الفعلية ، لأن الفعل هو الذي يكون معلوما لدى الطرفين ، والإجابات التي تتضمن حذفاً وتحتاج إلى تقدير يجب أن يكون المقدّر المحذوف منظوماً على أساس هذه الفكرة ، على الرغم من تأويلات النحاة المتفرعة والمجيزة لكون جملة الجواب اسمية أو فعلية على سواء ، وقد فسرنا هذا أثناء تحليل الآيات الكريمة .

ينقل أبو القاسم الزجاجي في الفرق بين : ضربت زيدا وزيد ضربته القول : « أنك إذا قلت : ضربت زيدا ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت : زيدٌ ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك »^(١) .

كما يذكر أستاذنا الدكتور شوقي ضيف في الفرق بين الجملتين : زيد سافر ، وسافر زيد ، قوله : « إذا قلت : سافر ، لم ترد أكثر من أن تذكر سفره ، أما إذا قلت : زيد سافر ، فقد أردت أن تلفت انتباه السامع إلى زيد نفسه أولاً ، وأنه سافر ثانياً ، وكأن السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب ، أو كان غير مظنون ، فتريد أن تقول : إنه حدث فعلاً ، ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل ، وتجعله مبتدأ الكلام وأساسه »^(٢) .

ولا يقف الفرق الدلالي بين تركيب الجملة الاسمية وتركيب الجملة الفعلية عند هذا الحد من التفسير الدلالي السابق ، ولكنه يتضح على

(١) الإيضاح في علل النحو ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) تجديد النحو ٢٥٤ .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

٢١٦

أساس ما استنتجه البحث من خلال التحليل الوصفي للسؤال والجواب في القسم السابق من البحث .

ومن مؤكد القول أن مدلول قولنا : محمد نجح ، ليس كمدلول قولنا : نجح محمد ، ففي الجملة الأولى مدار الحديث هو الاسم ، وكأنه يتساءل عما ارتبط به من حدث ، فلنفترض أن محمداً معلوم لدى طرفي الحديث ، أما الفعل فإنه مجهول لدى المتلقي .

والنقيض من هذا الافتراض في الجملة الثانية .

وواقع حال الحديث أو إنشاء الجملة هو الذي يفرض كون الجملة اسمية أو فعلية ، وكأن إنشاء الجملة الأولى حدث بسبب رؤية محمد يضحك أو ماشياً سعيداً ، أو في منزله فرح أو غير ذلك .

أما إنشاء الجملة الثانية فقد كان بسبب سماع أصوات فرح ، أو ظهور نتيجة امتحان أو غير ذلك .

وكان الجملة الأولى قد سبقها سؤال هو : ما فعل محمد ؟ فالركن المعلوم لدى الطرفين هو محمد ، أما الفعل فمجهول .

أما الثانية فقد سبقها السؤال : من نجح ؟ فالنجاح هو المعلوم ، أما المسند إليه النجاح فهو المجهول .

وأرى أن هذا هو المعول الأول في تنويع الجملة في اللغة العربية ، ولا جدال في أنه علينا ألا نهمل نوع التركيب الشرطي ، لأنه تركيب بنظم معين ، تارة يبدأ باسم ، وأخرى بفعل ، لكن كلا من الاسم والفعل لا



يحق له أن يكون في بدايته ، بل يفترض أداة الشرط دائما ، اسما كانت أم حرفا ، ولا يكون شرطا إلا بالأداة ، وبجملتين تتنوعان بين الاسمية والفعلية .

أما الجمل التي تبدأ يشبه الجملة ، جارا ومجرورا كانت أو ظرفا ، فإنه يجب أن يقدر لها مكانها في تنويع الجملة ، فإذا قلت : مَنْ في الدار ؟ فإنني أعلم أن في الدار المعلومة شيئا ، ولكنني أجهله ، ولا يحق لي أن أبدأ بما هو مجهول لدى طرف من أطراف الحديث ، لذا وجبت الإجابة بقولي : في الدار ، ثم أتلو ذلك بما كان مجهولا لدى أحد الطرفين .

وهذه القضية تحتاج إلى استقراء ودراسة وصفية من خلال التراث اللغوي العربي ، مستخدمين في ذلك طريقة السؤال والجواب في الوصول إلى الأحكام التي تسود هذه القضية .

ثالثا : الخلاف بين رتبة الاسمين في الجملة الاسمية .

تبعاً لاطراد الأفكار ، فإن الحديث يجرننا إلى مناقشة الرتبة بين الاسمين في الجملة الاسمية ، وعلاقة ذلك بفكرة البحث من العلم والجهل .

وفي هذا المقام نستحضر قول عبد القاهر الجرجاني :

« اعلم أن تقديم الشيء على وجهين :

تقديم يقال إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ...



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابيه ، وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذلك ، وأخرى ذاك على هذا .

ومثال ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد ، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ، كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا»^(١) .

ولكن ابن يعيش يفسر هذا المثل على أساس العلم وعدمه ، فيذكر أنه إذا قلت :«زيد المنطلق، فالمخاطب يعرف زيدا، ويعرف أن شخصا انطلق، ولا يعلم أنه زيد ، فيقال : زيد المنطلق ، فزيد معروف بهذا الاسم منفردا ، غير أن الذي عرفها بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر»^(٢) .

وعليه يمكن فهم الجملة إذا ما تقدم الاسم الآخر، فقيل: المنطلق زيد، حيث يعلم أن هناك منطلقا لكنه لا يعلم أنه زيد .

ويعرض ابن أبي الربيع لمثل ما عرضه الجرجاني في القول السابق ، إذ يذكر أن الخبر ينقسم إلى قسمين^(٣) :

(١) دلائل الإعجاز ٨٢ .

(٢) شرح المفصل ١ - ٩٨ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ - ٧١٤، ٧١٥ .



أحدهما : أن تكون المعرفتان لا يختلف المعنى فيهما ، تجعل أيهما شئت مبتدأً ، والآخر خبراً ، نحو قولك : كان زيدٌ القائم ، وكان القائم زيدٌ .

وأرى أن هذا الفهم ملبس لإرادة المعنى من ابتداء الجملة باسم معين كما ذكر في : المنطلق زيد ، وزيد المنطلق .

ولهذا فإن ابن أبي الربيع يجعل القسم الثاني لما فيه المعنى يختلف ، فلست في هذا النوع بالخيار ، لأن المعنى يتغير ، ويضرب مثلاً لذلك بالقول : زيد صاحبي ، وصاحبي زيد ، وهو في تحليله لهذا لا يوافق بين اللفظ والمدلول ، ففي الأول يذكر أنه لا يقتضي بالظهور أنه لا صاحب لك إلا زيد ، لأن اللفظ ليس فيه تعرض لنفي الصحبة عن غير زيد .

أما في الثاني فالظاهر من هذا اللفظ أنه لا صاحب لك إلا زيد ، ثم يقول : فالمقصود الإخبار بتعيين صاحبك .

وأرى أن هذا الرأي الأخير هو الأكثر صواباً ، لأن ظاهر اللفظ لا يقتضي حصراً أو قصراً لزيد أو صاحب ، وإنما يقتضي الإفادة أو الإخبار عن اللفظ المعلوم الذي ذكر أولاً .

ويذكر أن من اللغويين من جعل المعنى في الجملتين واحداً^(١) ، وليس هذا بسوى في الإدلال اللفظي ، والابتداء بما هو معلوم ، وربطه بواقع الحال أو الحديث .

ووجب علينا أن نذكر ما عرضه ابن أبي الربيع في القول، عَزَلْتُهُ عقوبته، وعقوبته عَزَلْتُهُ ، إذ يذكر :

(١) السابق ٢-٧١٦ .

دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

« اختلف النحويون في هذا ؛ فمنهم من قال : المعنى واحد ، ومنهم من قال : المعنى مختلف .

فإذا قلت عزَّلتُه عقوبتهُ ، فاللفظ يقتضي أنه عاقبه ولم يعزله ، كأن قائلًا قال له : اعزله عن هذه الولاية لهذه الخيانة ، فقال : لا أعزله ، عزلته عقوبته ، أي : أعاقبه ولا أعزله ، فتقوم له العقوبة مقام العزلة ، وإذا قلت : عقوبته عزلته ، فاللفظ يقتضي بظهوره أنه عزله ، ولم يعاقبه ، وكأنه جواب لمن قال : عاقبه على هذه الخيانة ، فقال : لا أعاقبه بل أعزله ، فعقوبته عزلته ، أي : الذي يقوم له مقام العزلة .

وهذا القول الثاني ، الذي يظهر لي ، لكن بالظهور ، لأنه نص على المعنى «^(١)» .

وإن كان ابنُ أبي الربيع قد ربط بين النظم اللفظي والمعنى: إلا أنني أرى أن تحليله فيما اختاره من القول الثاني ليس بسوياً ، هذا فضلاً عن أن القولَ الأوَّلَ بوحدة المعنى في الاثنين لا يستقيم مع ما يجب أن يكونَ عليه نظمُ الجملة ومدلولُها .

والذي يبدو لي أن تقديره لقول القائل هو الذي أوجد هذا التحليل غير الملائم للنظم ، ولكن التقدير الصحيح - فيما أرى - هو أن يكون عن طريق السؤال عما ابتدئ به ، فيكون : ما عقوبته ؟ وهنا يجبر بالعزلة عن العقوبة ، أو بالعقوبة عن العزلة .

(١) البسيط ٧١٦، ٧١٧ .



وعندما يقال : عزلته عقوبته ، فالحديث بعد أن عزل ، وعندما يقال :
عقوبته عزلته ، فالحديث قبل العزلة ، وحيث أن يكون السؤال والإخبار كما
اتضح .

ونستحضر في هذا المقام ما ذكره سيبويه من أن الخبر هو : « اعلم أن
المبتدأ لا بد له أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو
زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منه بعدما يبدأ »^(١) .

ويذكر ابن يعيش أن التكريرَ جاز ههنا لأن المراد من التكرير أن يكونَ
بمنزلة: أنت على ما عرفته، وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول^(٢) ،
وبه فإن الخبرَ يحتمل معنى غيرَ ظاهره .

فالخبر يكون هو المبتدأ أو صفة له ، أو مكانه أو زمانه^(٣) ونعود فنذكر
مرة أخرى بأن الخبرَ محل الفائدة، فيجب أن يكونَ المذكور عند المخاطب،
وأما الخبرُ عنه فالمراد منه تعيينُ المقصود بالإخبار عنه ، فيجب أن يكون
معروفاً عند المخاطب^(٤) .

ولسنا مع أولئك الذين يرون أنه : « ليس كل مبتدأ في اللفظ ، وإن كان
معرفة ، بمبتدأ في المعنى ، إذ الألفاظ تبع للمعاني »^(٥) ، ولهذا العلة يجب
أن تقننَ المعاني تبعاً للنظم اللفظي للجملة بركنيها ، وأن تنظمَ الألفاظ في
رتبتها تبعاً للمعنى المراد منها .

(١) الكتاب ٢ - ١٢٧ ، ٣٥٩ . (٢) ارجع إلى : شرح المفصل ١ - ٩٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ - ١٢٧ . (٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ - ٧١١ .

(٥) انظر : الزمكاني ، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢٢٧ .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

مما سبق يتبين لنا أن الجملة الاسمية بما ابتدأت به من اسم يكون هو الأعراف ، أو يكون هو المعلوم لدى طرفي الحديث ، أما المذكور بعده فإنه يكون إخباراً عنه ، أو هو الطرف المجهول لدى المستمع ، وعليه فإن الأول مدار الحديث ومركزه ومفتتحه ، والثاني يتمم معنى فيه أنشئت الجملة من أجل الإخبار به أو الإعلام به .

فإذا اجتمعت معرفتان فإن الأولى منهما هي المبتدأ ، وهي المعلوم لدى الطرفين ، ويسري هذا على كل نوع اسمي من ركني الجملة الاسمية .

وهل لنا أن نفهم ذلك من خلال تحليل ابن السراج لاجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية في قوله : « أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة ، نحو : زيد أخوك ، وأنت تريد أنه أخوه من النسب ، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ، ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما ، أو لسبب آخر ، ويعلم أن له أخا ، ولا يدري أنه زيد هذا ، فتقول له : أنت زيد أخوك ، أي : زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته ، فتكون الفائدة في اجتماعهما ، وذلك هو الذي استفاده المخاطب ... »^(١) .

وقد اطرقت الآيات الكريمة على هذه الفكرة في كل الإجابات التي استلزمت أن تكون جملة اسمية .

لكنه مما ينوه إليه ، وقد أفاده البحث هو أنه إذا كانت الجملة الاسمية المنشأة تحوي ضمير التكلم فإنه يبدأ به دون النظر إلى كونه مستخبراً عنه ، أو مستخبراً به .

(١) الأصول في النحو ١ - ٧٢ .



وهو لصبغته اللفظية والمعنوية يتحول إلى معلوم لدى الطرفين ، فهو يكتسب صفة الحضور ، والتكلم ، والإحداث ، وربما الإشارة بالعضو الجسدي ، هذا إلى جانب التعبيرات الجسدية التي تظهر في القسامات وصفات الحديث واللون ... إلى غير ذلك أثناء الحديث .

رابعاً :

إن نظرة النحاة إلى الفعل على أنه حادث تالٍ للفاعل ، لأن الفاعل يكون موجوداً قبل الفعل، فهو فاعله، وإن كانت نظرة صائبة منطقياً ، إلا أنها لا تساير الواقع الاجتماعي، فالفعل والفاعل - حدثاً منطقياً - يستلزمان طرفين غيرهما ، المتحدث والمستمع ..

والفعل منسوب إلى الفاعل نسبة حدثية ، أو هو مسند إلى الفاعل ، لكنه من حيث اللغة والنظم اللغوي ، فإننا نجد أن الفعل مصدر الاهتمام مرة ، والفاعل مصدر الاهتمام أخرى ، وعلى الأول نكون جملة فعلية ، وعلى الآخر نكون جملة اسمية .

والقضية تبدو في أصل نظم السؤال المفترض قبل كل من الجملتين والذي من أجله أنشئت ، فإن كان السؤال عن الفعل ونسبته إلى فاعل ملفوظ به في السؤال ، فالجملة المنشأة يجب أن تكون اسمية ، لأن الاسم هو المعلوم لدى طرفي الحديث .

وإن كان المجهول المسئول عنه الفاعل أو المفعول به ، والمذكور في السؤال الفعل أو الفعل وفاعله ، فالجملة المنشأة تكون فعلية .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

« فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل ، فقدمت ذكره ، ثم بنيت الفعل عليه ، فقلت : زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكونَ القصد إلى الفاعل »^(١) .

« وإذا قلت : أجاؤك رجلٌ ؟ فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء أحد من الرجال إليه ؟ »^(٢) .

وإذا قلت : ما فعلت ؛ كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول ، وإذا قلت : ما أنا فعلت ، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول ...^(٣) .

فالفكرة أنك إذا قدمت الفعل كان هو الطرف المعلوم ، وكان الفاعل هو محط الإخبار .

وإذا قدمت الاسم كان الفاعل هو المعلوم ، وكان الفعل الصادر منه محط الإخبار .

والقضية تتعكس مع الاستخبار ، فما يتلو حرف الاستفهام يكون محل الاستخبار ، ويكون هو الطرف المجهول ، وعلى أساس ذلك تنشأ جملة الجواب فعلية أو اسمية ..

وكذلك إن ذكر حرف النفي قبل أيٍّ منهما، فإن المقدم يكون هو المنفي .

توضيحا لنظرة النحاة التي أوردتها في بداية هذه الفكرة يقرن ابنٌ يعيش بين ركني الاسمية وركني الفعلية في قوله : « والصحيح أن الابتداء

(١) دلائل الإعجاز ٩٤ .

(٢) السابق ١٠٢ / وانظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) السابق ٩٢ .



اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثاني ، كان خبراً عنه ، والأولى معنى قائم به يكسبه قوة ، إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل ، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما أن المبتدأ كذلك ، إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ...»^(١) .

ولا جدال في أن هذه النظرة تربط بين المبتدأ والفاعل برباط غير منطقي وغير سوى ، فالرابط بينهما الأولية ، ولكن جهة الأولية - كما تذكر وتتردد لدى النحاة - مختلفة ، فهي في المبتدأ لفظية ، وهي في الفاعل معنوية غير لفظية ، لأن الفعل يذكر أولاً لفظاً .

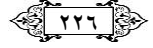
والصحيح أنهما يرتبطان معنى ، في معنى الفاعلية ، فكل منهما فاعل في المعنى ، فإذا قلت : محمد ناجح ، فمحمد فاعل النجاح في المعنى ، لكن الحدث تحول إلى صفة له فكان إخباراً عنه ، وهذه قضية أخرى لا مجال هنا للحديث عنها .

وهذه النظرة فيها إجحاف بالجملة الفعلية ، وبالفعل خاصة ، ذلك أنه إذا قيل : نجح محمد ، فيمكن لي أن أقول : وقع نجاح ، والجملة الثانية صحيحة لفظاً ومعنى ، وهي معبرة في معناها عما يقدمه الفعل (نجاح) من قيم دلالية ، إذن يمكن لنا أن نجعل من الفعل جملة فعلية ذات فعل وفاعل ، وهنا تلتبس النظرة السابقة إلى الأولوية والإخبار ، حيث يجعلون الفعل مخبراً به عن الفاعل .

(١) شرح المفصل ١ - ٨٥ .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية



والنقيض من ذلك في الجملة الفعلية، فالفاعل هو المخبر به عن الفاعل، لأن الفعل هو الذي ابتدئ به الكلام ، فهو الركن المعلوم لدى طرفي الحديث وهو الذي يحتاج إلى إخبار عنه من قبل السامع .

ولتتخيل أن الحديث يدور كالتالي : يذكر الفعل (نجح) ويسكت عليه، فيتساءل المستمع : من نجح ؟ فنجاح قد علم ، ولكن فاعله مجهول . وقد فسرنا شيئاً من هذه في الفكرة الثانية في هذا القسم .

خامساً :

أكرر ما ذكرته في الفكرة الأولى في هذا القسم إلى أنه يجب أن ينظر إلى الجملة التي تبدأ بشبه جملة نظرة مستقلة عن كل من الجملتين الاسمية والفعلية ، وكذلك يجب أن تشمل هذه النظرة التركيب الشرطي ، وقد فسرنا ذلك سابقاً .



خاتمة

يهدف هذا البحث إلى بيان دلالة تنوع الجملة في اللغة العربية ، والقضايا الأسلوبية المتصلة بها ، من : اجتماع المعرفتين ، واحتساب أيهما المبتدأ ، وتقديم الاسم على الفعل .

وذلك بدراستها لدى النحاة ، ثم بحثها في القرآن الكريم من خلال حصر الأسئلة التي تتضمن إجابات لها ، وعن طريق تحليل كيفية الإجابة من نوع جملتها ، وعلاقتها بالمستخبر عنه في السؤال ، وصل البحث إلى أحكام تنظم تنوع الجملة في اللغة العربية من حيث :

- إن تنوع الجملة في اللغة العربية ليس أمراً اعتبارياً ، وإنما هو نظم مبني على الجانب الدلالي المستفاد .

- الجملة الاسمية تكون معتمدة على اسم تبتدئ به ، وهو مدار الحديث واهتمامه ومفتتحه ، وما ابتدأت به الجملة الاسمية إنما هو المبتدأ ، وهو إنما كان كذلك لأنه معلوم لدى طرفي الحديث ، أما الخبر فهو المعنى المستفاد لدى المستمع من الجملة الاسمية ، ويجب أن يكون مجهولاً لديه .

وإذا كان في الجملة الاسمية ضمير تكلم فإنه يكون مفتتحها ، دون النظر إلى كونه مستخبراً عنه أو غير ذلك .

- الأسبق من المعرفتين في الجملة الاسمية إنما هو المبتدأ ، لأنه بالابتداء به يكون الطرف المعلوم .



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

- الجملة الفعلية تكون معتمدة على فعل تبتدئ به ، وهو الركن المعلوم لدى طرفي الحديث ، فهو مدار الجملة الفعلية ومفتتحها ، أما الفاعل فهو المخبر به عن الفعل ، وهو الركن المجهول لدى المستمع ، وإن كانت غير ذلك فإنها تكون اسمية ، ويكون خبرها حدثيا .

- يجب أن تبتدئ الجملة في اللغة العربية بما هو معلوم ، دون النظر إلى التحليلات اللفظية أو المعنوية في هذا الجانب ، فاللغة بمدلولها ملك لطرفين : المتحدث والمستمع ، على أن ينهج قواعدهما وتراكيبها السليمة ، والابتداء بما هو معلوم من أهم قوانين التركيب تبعا لما استنتجه هذا البحث .

- يجب أن ينظر إلى الجمل التي تبدأ بشبه جملة - ظرفا كان أو جارا ومجرورا - وبتراكيب شرطي نظرة مستقلة عما تكون عليه الجملة الاسمية ، فإن تركيب كل منهما له دلالة الخاصة به والتي بها يختلف عن كل منهما .

أما الجوانب الإعرابية التي تتصل بموضوع البحث فقد لمستها من خلال تحليل السؤال والجواب ، فالجانب الإعرابي هو الذي ساعد على الإنتاج الدلالي ، وبالتالي هذه الأحكام .

وأحتسب القسم الثالث من هذا البحث ، وهو الخاص بالأحكام المستنتجة له .

والله الموفق والهادي .



من مراجع هذا البحث

- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، بيروت ط ٥، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي.
- البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت ١٩٧٢م.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق د/ خديجة الحديثي وآخر، بغداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لعبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي، تحقيق د/ عياد التبيتي، بيروت ١٤٠٧هـ.
- تأملات في سورة الفرقان: د/ حسن باجودة، الناشر دار النور، مطبعة نهضة مصر.
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق د/ فتحي على الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.



دلالة التركيب بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- حاشية الخضري على ابن عقيل : القاهرة ١٣٢٠ هـ .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ٥٢ - ١٩٥٦ م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني : صبيح ، القاهرة ط ٦ ، ١٩٦٠ م .
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين ، الاستقامة ١٣٥٦ هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة ١٩٦١ م .
- شرح الأشموني على الألفية منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) : تحقيق محمد محيي الدين ، ط ٣ ، النهضة المصرية ١٩٧٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى ، المطبعة الأزهرية ط ٣ ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- شرح المفصل : لابن يعيش ، القاهرة .



- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق د. عبد الله الحسيني ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦ م .
- الكتاب ، لسيبويه : تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ٦٦ - ١٩٧٥ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب : للعكبري ، تحقيق خليل بنيان الحسون ، رسال دكتوراه ، آداب القاهرة ١٩٧٦ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية ، تحقيق : عبد الله الأنصاري وآخرين ، قطر ، الدوحة ١٤٠٣ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين .
- المفصل في علم العربية للزمخشري ، ط ، بيروت .
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- نتائج الفكر في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، بيروت دار المعرفة .

